ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

The FOREIGN and GOVERNMET Role in Treating Displacement Phenomena in Iraq

PH.D.Hazem Sabah Ahmed

Shafaa Haseeb Ahmed

College of Political OF Sinces
University of Tikrit
Salahuddin, Iraq

Keywords:
TH
FO
G
T
P

ARTICLE INFO

Article history:
Received 1 Aug. 2020
Accepted 9 Aug. 2020
Available online 26 Sept 2020
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

ABSTRACT

The phenomenon of displacement was a prominent social event engendered by political, security, social and economic factors during 2014 in the aftermath of ISIS attack which resulted in unemployment, displacement, and the rupture of the societal and educational system. The government, in return, had to play its required role towards containing these problems and restoring the conditions that had been cracked; it had internal and external roles. The internal role represented by the government effort in harmony with government ministries, while the external role focused on the role of international organizations and donor countries. This study deals with revealing the effectiveness of the two mentioned roles and how that phenomenon has been addressed.

© 2020 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.27.7.2020.16

الدور الحكومي والخارجي في معالجة ظاهرة النزوح في العراق

أ.د. حازم صباح احميد / جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية .

شفاء حسيب احمد/جامعة تكريت/كلية العلوم السياسية

الخلاصة

شكلت ظاهرة النزوح حدثا اجتماعيا بارزا كان نتيجة عوامل سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية، خلال العام 2014 بعد سيطرة تنظيمات داعش الإرهابية على مساحات واسعة من بعض المحافظات العراقية، وكان من نتائجها ظهور ظواهر سلبية تمثلت بالبطالة والنزوح وتصدع المنظومة المجتمعية والمنظومة التعليمية مما خلّف واقعا مأساويا على مختلف الأصعدة والأنشطة الحياتية، وكان على الحكومة أن تقوم بدورها المطلوب تجاه احتواء تلك المشكلات وإعادة ترميم وجه القيم الذي تصدع ،

فضلا عن الدور الريادي المتمثل باحتواء تلك الأزمة عبر دورين داخلي وخارجي، تمثل الدور الداخلي بالجهد الحكومي المنسجم مع وزارات الحكومة ، بينما انصب الدور الخارجي على دور المنظمات الدولية والدول المانحة ، وتناولت هذه الدراسة الكشف عن فاعلية الدورين المذكورين وكيفية معالجة تلك الظاهرة .

المقدمة

شكلت ظاهرة النزوح واحدة من المشكلات التي واجهت الحكومة العراقية لما ترتب عليها من تبعات سياسية واقتصادية واجتماعية، كان لها الأثر البليغ في تغيير مسارات عديدة في نهج الدولة السياسي ، فكان لزاما عليها أن تقف موقفا ينم عن معالجات حقيقية لتلك الظاهرة المتشعبة وتمثلت تلك المعالجات بالدورين الداخلي والخارجي لاستيعاب تلك الظاهرة عن طريق التنسيق على المستويين الداخلي والخارجي، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث الذي سلط الضوء على الدورين المذكورين وكان ذلك في مبحثين ، تناول المبحث الأول : الدور الحكومي ، فيما تناول المبحث الثاني : الدور الخارجي .

المبحث الأول

الدور الحكومي والخارجي في معالجة ظاهرة النزوح

واجه النازحون من المدن العراقية التي سيطر عليها التنظيم الإرهابي داعش بعد أحداث 10حزيران عام 2014 ظروفا إنسانية في غاية الصعوبة مّما دفع مئات الآلاف من المواطنين إلى النزوح شمالا إلى إقليم كردستان ومحافظة كركوك ، وجنوبا باتجاه محافظات الوسط والجنوب، والعاصمة بغداد حيثُ الأمن والاستقرار وهو ما تطلب اجراءات حكومية عاجلة، وجهودا سريعة لمواجهة هذه الأزمة ومحاولة وضع الحلول لها أو التقليل من آثارها السلبية، ومن ثَمّ طلب المساعدة الخارجية من المنظمات الدولية، وخاصة الأُمم المتحدة لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى طبيعة الإجراءات التي اعتمدتها الحكومة العراقية في المطلب الأول، والمنظمات الدولية لمواجهة الأزمة في المطلب الثاني..

المطلب الأول:

الدور الحكومي في معالجة ظاهرة النزوح

إن مسؤولية حماية ومساعدة النازحين داخليا تقع على عاتق السلطات الوطنية (النظام السياسي) القائم في الدولة باعتباره لم يعبر الحدود الدولية لبلده، وهذا ما أكّدته المبادئ التوجيهية الخاصة بحماية النازحين في المادة الثالثة الفقرة الأُولى (تقع على عاتق السلطات الوطنية في المقام الأول وفي نطاق ولايتها واجب مسؤولية توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للمشردين داخليا)، وكانت إجراءات الحكومة العراقية على النحو التالي:

اولاً: دور وزارة الهجرة والمهجرين.

تُعَدُّ المؤسسات الحكومية، ومنها وزارة الهجرة والمهجرين من الوزارات المهتمة بشؤون النازحين سواء في مجال استقبال النازحين أم في وإحصاء أعدادهم وإيواءهم، وكذلك في تقديم الإغاثة كاستجابة سريعة لتلك الأزمة وإنّ أهم ما قامت به تقديم المساعدات لإيواء النازحين ، لأنها تعد الوزارة الحاضنة للتخفيف من معاناة ومشاكل العوائل النازحة، وتوفير احتياجاتهم وأهمها توفير الملاذ الأمن للسكن والإيواء، والمساعدات المالية عبر المنح المباشرة، كما بينت لنا الوزارة إنّها قدمت مساعدات عينية وغذائية ابتداءً من سنة النزوح الكبير 2014 لغاية 2017، فقد وزعت مساعدات عينية وغذائية للعوائل النازحة إذ وزعت (35934) بطانية و(250) خيمة عام 2014 في مختلف محافظات العراق، فضلا عن تقديمها مساعدات للمدة من عام 2015 لغاية عام 2016 بين مساعدات عينية من (بطانية، مدفئة، حصيرة، مبردة، خيم، وسادة سلة ملابس، ترمز ماء، كاربت، سلة صحية)، ومساعدات غذائية تشمل (مواد غذائية، سلة غذائية سريعة) لعدد من محافظات العراق التي يوجد فيها النازحون، كما شكّلت الحكومة العراقية بالتعاون مع وزارة الهجرة والمهجرين اللجنة العليا لإغاثة النازحين وإيوائهم وفق قرار مجلس الوزراء المرقم (328 لسنة 2014)، ومِن ثَمّ العمل على تشكيل خلية إدارة الأزمات في مكتب رئيس الوزراء ومِن ثَمَّ العمل على إدارة ملف النزوح بالتعاون مع وزارة الهجرة والمهجرين ومجلس الأمن الوطني[1]، كما عملت الحكومة العراقية من خلال وزارة الهجرة والهجرين في الكثير من محافظات البلاد على افتتاح الكثير من المخيمات الخاصة بالنازحين ففي بغدادّ افتتح مخيم النداء ومخيم زيونة، ومخيم الدورة ومخيم نبي الله يونس، ومخيم حي الجامعة إضافة إلى مخيمات أُخرى في كركوك، ومنها مخيم ليلان ويحياوة كماّ افتتح مخيم عربت ومخيمات أُخرى في إقليم كردستان بالتعاون مع حكومة الإقليم[2] كما أشار ممثل رئيس الوزراء على العلاق في لقائه بعثة الأمم المتحدة في العراق إنّ رئيس الوزراء قرر أن يدعم هذا الجهد بتأسيس مكتب لدعم وإسناد المنظمات الإنسانية يديره الناطق الرسمي للحكومة العراقية لتذليل الصعوبات التي تواجه هذه المنظمات في عملها داخل العراق، وأضاف أنّ العراق يريد دعم الدول المانحة في بناء قدرات العراقيين في الحكومة والمؤسسات الأهلية كما أشار ممثل رئيس الوزراء العلاق أنّ مجلس الوزراء قد خَصصَّ 250 مليون دولارا لدعم النازحين في محنتهم إضافة إلى تخصيص 40 مليون دولارا.

ثانياً: دور وزارة الصحة للنازحين.

قامت وزارة الصحة بعدد من الإجراءات فيما يخص أزمة النازحين منها توفير الأدوية والمستلزمات

الطبية عبر عيادات متنقلة في أماكن وجود النازحين، وكذلك تشكيل فرق جوالة لمتابعة احوال النازحين في المخيمات، فضلا عن القيام بالحملات التلقيحية فيما يتعلق بأمراض الأطفال والأمراض الوبائية لكن هذه الإجراءات كانت بسيطة لا تكاد تذكر مع حجم الأزمة للأسر النازحة وإمكانيتها كمؤسسة حكومية.

ثالثاً: دور وزارة التربية والتعليم للنازحين.

قامت المؤسسات التربوية والتعليمية من جانب عملها الإداري بتوفير فرصة الالتحاق بالتعليم لكافة النازحين وتسهيل أمور الطلبة:

السماح للطلبة بالالتحاق بالمدارس القريبة من المناطق التي نزحوا إليها مقابل تعهد وزارة التربية بتزويد حصص إضافية من القرطاسية للمدارس التي يلتحق بها النازحون لسد الحاجة، كما قامت بإنشاء مدارس مؤقتة (كرفانية)، في بعض المخيمات والاعتماد على الكوادر التدريسية، والتربوية من النازحين [3].

بينما كانت إجراءات وزارة التعليم والبحث العلمي للنازحين من طلاب المعاهد والكليات بإصدار قرارات فيما يتعلق بمعالجة حالات الطلبة النازحين منها، استضافة الطلبة النازحين من المحافظات التي تشهد عمليات عسكرية ضد التنظيم الإرهابي داعش الذين لم يحصلوا على موافقة لاستضافتهم، كما قامت بإعفاء الطلبة النازحين من دفع أجور بدل السكن في الأقسام الداخلية في المحافظات التي نزحوا إليها [4].

رابعاً: دور المؤسسات الحكومية الأُخرى.

كما قامت وزارة التخطيط العراقية بتسهيلات لم شمل الأُسر النازحة عن طريق وضع خطط لحماية حقوق النازحين داخليا وخارجيا، ومحاولة إدماجهم وإجراء المسموحات الميدانية الشاملة للمناطق المدمرة بفعل عمليات النزوح، وتشخيص أسباب النزوح وتهيئة حلول تضمن سلامة الأُسر النازحة التي ترغب بالعودة إلى السكن الأصلي كما شكّلت لجان من لدى الوزارة لتقويم أوضاع النازحين، وتحديد المشكلات التي تواجههم في مجتمعهم الجديد من أجل إيجاد الحلول الدائمة بوضع برنامج الأمن والاستقرار الإنساني "phss" الذي يتضمن محاولات لتحسين الوضع الامني لإحلال الاستقرار في المجتمع، واتاحة الفرصة للحصول على العمل لغرض رفع مستوى المعيشة للأسر النازحة، ومساعدتهم لتخطي أزمة النزوح ومساعدتهم للاستقرار في السكن الجديد[5].

وكذلك من التسهيلات التي أجرتها وزارة العمل لتسهيل إجراءات الحصول على شهادة الملكية للعقارات والأراضي والأوراق الرسمية لهوية الأحوال المدنية وعقد الزواج، وغيرها من المستمسكات المهمة إذ إنّ أغلب النازحين ضاعت أوراقهم الرسمية عند انتقالهم لذا فإنّ استعادة الوثائق تمثل تحديا رئيسا بوجه معظم النازحين للحصول على البطاقة التموينية أو تحويل بطاقاتهم التموينية الصادرة لهم من منطقتهم

الأصلية إلى مناطقهم الجديدة.

أمّا وزارة الداخلية العراقية فقد عقدت مذكرة التفاهم الدولية بين المنظمة الدولية للهجرة ووزارة الداخلية العراقية، وقد تمّ تحديد فقرات حول الهجرة والمهاجرين غير الشرعيين ومهجري النزاعات المسلحة، وبموجب الاتفاقية يلتزم الطرفان بفقرات الاتفاقية [6].

فضلا عن الإجراءات التي اعتمدتها وزارة الإعمار والإسكان لمساعدة الأُسر النازحة فقد قامت الوزارة بوضع معالجة النازحين ضمن خطة الوزارة لإدارة الكوارث إذ ما يزال العراق يواجه المشكلات السكنية الخاصة بالنازحين لاستمرار عمليات النزوح من أجل معالجة ظاهرة سكن النازحين العشوائية التي تفاقمت في الآونة الاخيرة تعد مشكلة السكن ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية تفصح عن عجز البنى التحتية، والخدمات وفق ذلك أعدّت الوزارة سياسة للحدِّ من العشوائيات، وتحسين مستوى المناطق العشوائية التي يسكنها النازحين على وفق سياسة إعادة التوطين وإدماجهم مع مجتمعهم الجديد[7].

المطلب الثاني: الدور الخارجي

الدور الخارجي في أزمة النازحين في العراق

كانت أزمة النازحين بعد 10 حزيران عام 2014 ذات مستوى عال من التشظي وحجم الانتهاكات التي طالت حقوق الإنسان فان حجم الأزمة فاق قدرت الحكومة العراقية في استيعابها خصوصا في الأيام الأُولى من أزمة النزوح بعد 10حزيران عام 2014 لذا أخذت إجراءات الإيواء والإغاثة على مسارات أُخرى، وكان للمنظمات الدولية في أزمة النازحين في العراق دور كبير عبر مكاتبها المنتشرة في العراق، والأُخرى استجابة لحجم الأزمة وتحدياتها أو عبر المناشدات الحكومية الرسمية، وبناء على ما تقدم سوف نتناول في هذا المطلب أبرز المنظمات الدولية التي ادّت دورا كبيرا في احتواء أزمة النازحين عبر توفير الإيواء والإغاثة وهي:

1. **المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR).**

تهدف المنظمة في ديباجيتها إلى مساعدة الأطفال والرجال واللاجئين والمسنين والنازحين داخليا والنساء، وذوي الإعاقة وملتمسي اللجوء وعديمي الجنسية وهذه المنظمة تحاول فيما يتعلق بالنازحين الحدّ من حالات النزوح، وتوفير الأمان للنازحين وتوفير حاجاتهم [8].

ففي العراق أصدرت المفوضية السامية أكثر من (20) بيانا صحفيا، ونداءات ومناشدات فيما يتعلق بأوضاع النازحين حثت فيه السلطة التشريعية وصناع القرار الحكومي على النهوض بواقع النازحين والمهجرين، وكان على رأس هذه المتطلبات فتح منافذ لدخول النازحين إلى

المناطق الآمنة، ومطالبة وزارة الهجرة والمهجرين على التنسيق مع الوزارات الأُخرى لتقديم المساعدات العاجلة للنازحين، ومطالبة وزارة الصحة بتوفير الأدوية اللأمة ودعم المفارز الطبية في المخيمات، كما قامت بمطالبة الهلال الأحمر العراقي بتوفير الإغاثات والمساعدات للنازحين في مناطق نزوحهم، وكذلك قامت بمطالبة الأُمم المتحدة بمساعدات عاجلة للنازحين في مدينة الموصل وباقي المحافظات التي كان يسيطر عليها التنظيم الإرهابي داعش، كما أدانت ما تعرض له المسيحيون اليزيديون وطالبت بتوفير الحماية القانونية لهم، كما حثت الحكومة العراقية بالانضمام إلى المعاهدات والاتفاقات الدولية المعنية بالمهجرين والنازحين[9].

2. **اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)*.**

نجحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تقديم الكثير من المساعدات للنازحين، وتُعدُّ من المنظمات الفاعلة في المحافظات التي يوجد فيها النازحين، وكان عملها بالتعاون وتنسيق مع دائرة الهجرة والمهجرين ولجنة الإغاثة، وقامت المنظمة ومنذ بداية ازمة النزوح بعد عام 2014 بتوفير المساعدات الإغاثة التي تشمل (المفروشات وأواني الطبخ، ومساعدات غذائية متكاملة)، فضلا عن انشاء شبكات ووحدات تصفية المياه (Ro)، وانشاء الوحدات الصحية الخاصة بالنازحين في المخيمات، فضلا عن قيامها بالتنسيق مع الجهات الأمنية لمتابعة مصير السجناء والمعتقلين لدى القوات الأمنية كما قامت اللجنة بعد عمليات التحرير بعده أعمال داخل المناطق المحررة منها إعادة تأهيل المراكز الصحية، ومحطات المياه والمدارس وتوزيع السلات الغذائية للنازحين العائدين كذلك قيامها بمبادرة زراعية بتأهيل أنهار السقي (كري وتنظيف)، وتوزيع الأُجور على العاملين وفق شعار قد رفعته هذه اللجنة (العمل مقابل المال) كما قامت بتوزيع البذور والاسمدة على المزارعين كما قامت بتوزيع منحة مالية نقدية على الشهداء والمفقودين والأرامل والمطلقات ولازال نشاط اللجنة مستمر حتى الوقت الحاضر[10]. أمّا المساعدات التي قدّمتها اللجنة لعام 2017 تتضمن مساعدات غذائية وإغاثية لأكثر من (370) عائلة نازحة في مخيم حمام العليل، ومنطقة أمُّ الجرابيع جزيرة الخضر، فضلا عن توزيعها (375) سلة غذائية متكاملة ومواد إغاثية، فضلا عن توزيعها أكثر من (2200) بطانية للعوائل النازحة في محور صلاح الدين، كما تقوم الفرق الإغاثية بتوزيع أكثر من (2000) وجبة غذائية يوميا للعوائل النازحة منذ استقبالهم في المخيمات إلى الان، فيما تستمر الفرق الصحية التابعة للهلال الأحمر بتوفير ما يحتاجونه من خدمات طبية، وعلاجية وتقديم الدعم النفسي له، وكذلك في نقل الحالات المرضية الحرجة إلى المراكز الطبية في قضاء القيارة [11] .

3. **برنامج الأغذية العالمي (WFP).**

يعني برنامج الأغذية العالمي التابع للأُمم المتحدة بمكافحة الجوع والاستجابة المستمرة لحالات الطوارئ[12] ففي العراق ساهم برنامج الغذاء العالمي في تقديم المساعدات الطارئة للنازحين من خلال تقديم مساعدات تقدر بـ 29 مليون دولار نهاية العام 2015 كما قام في العام 2016 بتقديم مساعدات للنازحين في جميع محافظات البلاد الخاضعة للسلطة المركزية، وسلطة الإقليم فقد ساعدت ما يقارب (423000) الف شخص من خلال تقديم الحصة الغذائية الشهرية بالمشاركة مع كُلِّ من مؤسسة البرزاني الخيرية، ووكالة التعاون التقني ومنظمة الانقاذ الإنسانية العراقية كما عمل برنامج الأغذية العالمي مع شركائه المجلس الدنماركي للاجئين وميرسي كور بنشر إلية الاستجابة الفورية وبنجاح عالي، وذلك من خلال مساعدة أكثر من(85000) ألف شخص بالعودة إلى مناطقهم في محافظة نينوى ومساعدة (22000) ألف شخص نزحوا من الحويجة في محافظة كركوك كما في العام 2016 عملت على تحقيق الاستجابة الفورية لما يصل الى (5،2) مليون نازح ميزانية وصلت الى (1،6) مليار دولار أمريكي[13].

كما قام بدعم برنامج التغذية المدرسية التابع لوزارة التربية، والذي يوفر لطلبة المرحلة الابتدائية وجبة غذائية خفيفة يومية في المناطق الأكثر ضعفا في العراق (المناطق التي يوجد فيها النازحون داخليا) كما قامت المنظمة بتوزيع سلة غذائية شهرية في جميع المخيمات بالتنسيق مع الحكومة المحلية كذلك انشاء حمامات صحية داخل المخيمات، وتوزيع المياه من خلال وحدات معالجة المياه (RO) بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني كذلك تقوم المنظمة بتوزيع الاغطية، والمفروشات على الأُسر النازحة [14].

3. **المنظمة الدولية للهجرة (IMO).**

مع تصاعد أزمة النزوح في العراق وسيطرة التنظيم الإرهابي داعش على معظم المحافظات العراقية، أعلنت المنظمة الدولية للهجرة imo أنّ الاستجابة لاحتياجات المتضررين أصبحت الأولوية القصوى للمنظمة الدولية للهجرة imo، فقد نفذت العديد من المشاريع لسدِّ احتياجات الأشخاص النازحين من حيث توزيع المواد الغير الغذائية (كالوساد، الادوات المنزلية) بالإضافة إلى توفير فرص العمل للعاطلين من النازحين من خلال توفير المساعدات العينية للأعمال التجارية الصغيرة ل (5000) مستفيد وفق برنامجها الرائد (الأمن والاستقرار الإنساني)، كما قامت بتوزيع مواد الشتاء الأساسية مثل الفرش (البطانيات)، والمواقد على (26000) ألفاً من العائلات

النازحة كما تمّ شراء(8000) ألف خيمة و(3000) الفاً من وحدات الإيواء الجاهزة للتوزيع الفوري على (1800) ألفاً من النازحين، وكذلك مرافق المياه والصرف الصحي[15] كما عملت المنظمة على تقديم (167000) ألف استشارة طبية خلال العام 2016، وتوزيع كسوة ملابس لأكثر من (16500) ألف عائلة خلال العام 2016، كذلك قدمت الدعم النفسي والاجتماعي لأكثر من (5،998) ألف عائلة كما قامت بتقديم خدمات النقل للنازحين إلى الأماكن الآمنة لأكثر من (29،759) ألف عائلة كما عملت على تنسيق إدارة المخيمات لبعض المواقع الكترونيا لحوالي (20) مخيم إلى جانب ذلك فقد عملت منظمة الهجرة الدولية على تقديم المساعدة الفنية للوزارات العراقية في مسؤوليات الهجرة وإدارة الحدود من خلال النظر في وظائف وهيكليات الهجرة، وأعداد مسودات السياسية الوطنية للهجرة، وانشاء مراكز تدريب الهجرة يقدم تدريبات اللغة، وحقوق الإنسان والتنمية الإدارية، والمهارات التكنولوجية[16].

4. **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية (UNESCO).**

وهي منظمة تسعى إلى ضمان حق الإنسان في التربية والتعليم، واعطى معنى محسوس لفكرة الحقوق الثقافية باعتبارها من حقوق الإنسان [17]. ففي العراق تدعم منظمة (اليونسكو) الأشخاص النازحين داخليا من خلال التركيز في مجال التربية على توفير فرص التعليم للعدد المتزايد من النازحين داخليا بسبّب عدم تمكن عدد كبير من الطلاب من حضور الامتحانات العامة في حزيران عام 2014 بسبّب الصراع، وبالتالي تعرض تقدمهم العلمي للخطر، واستجابت منظمة اليونسكو للأزمة من خلال التنسيق بينها وبين اللجنة العليا للامتحانات في وزارة التربية والتعليم في بغداد لأجراء الامتحانات الثانوية العامة في نهاية 2014 لـ (2،000) طالب، وتخصيص الأماكن لأجراء الامتحانات ونقل أوراق الامتحانات إلى المحافظات التي تستضيف النازحين داخليا، وتغطية التكلفة الخاصة لحوافز المشرفين على الامتحانات، والادوات المكتبية للأزمة بالإضافة إلى ذلك قام مكتب اليونسكو في العراق بأنشاء وفتح (5) مدارس للأطفال من تجمعات النازحين عام 2015 ويعد افتتاح المدارس انجازا هائلا حيث أن أكثر من (1300) طالب بين أعمار(10_18) عادوا إلى المدارس، وانشئ (4) مدارس ثانوية في أربيل ودهوك وواحدة في السليمانية كما انشأت مدرسة متوسطة في مخيم سوق العصرية في البصرة[18].

5. **المجلس الدنماركي للاجئين (DRC)*.**

تقوم هذه المنظمة بتوزيع المبالغ النقدية على العوائل النازحة بعد دراسة حال النازحين وتقدير المساعدات، وتتراوح المبالغ النقدية من (480) ألف إلى (1) مليون و(200) ألف دينار عراقي،

ودعم إدارة المخيمات من تدريب وتأهيل وتجهيز بالتنسيق مع الحكومة المحلية، وارسال هذه الكوادر إلى دورات تدريبية في إدارة المخيمات، وكيفية توزيع المساعدات على الأُسر النازحة [19].

6. **المجلس النرويجي(NRC) *.**

تقدم هذه المنظمة المنح النقدية للعوائل النازحة مع مواد الإغاثة، فضلا عن السلة السريعة اثناء دخول العوائل النازحة إلى المخيم مع تجهيز مرافق صحية متحركة، وتجهيز المياه الصالحة للشرب [20].

7. **منظمة الامم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR).**

قامت منظمة UNHCR بالتعاون والتنسيق مع وزارة الهجرة والمهجرين بتقديم المساعدات للنازحين في العراق بعد أزمة 2014، وتتمثل تلك المساعدات بمواد عينية تتمثل (بطانية، دوشك، وسادة، مدفئة، سلة صحية). تمَّ توزيع تلك المساعدات للنازحين في محافظة ميسان تمّ توزيع (1535) حصة عينية على (1535) عائلة نازحة، وفي محافظة بابل تم توزيع (3063) حصة مواد عينية على (2724) عائلة نازحة أمّا في البصرة فقد وزعت (95) حصة عينية على (205) عائلة نازحة[21]، فضلا عن انشاء هذه المنظمة المخيمات، وتوزيع مواد الإغاثة ونفط الأبيض، ومنحة مالية نقدية على المخيمات التابعة لها التي تمَّ انشائها من قبل تلك المنظمة حصرا، ومن هذه المخيمات مخيم واحد في مخيمات 18 كيل، و(3) مخيمات في الخالدية، و(10) مخيمات في المدينة السياحية، و(10) مخيمات في العامرية، و(2) مخيم في بزيبز كما تقوم هذه المنظمة بتوزيع الحصة الصيفية من مبردات ومراوح بالتعاون مع الحكومة المحلية بإغاثة النازحين[22].

8. **منظمة اليونيسف.**

قدمت منظمة اليونيسيف المساعدات للنازحين بالتعاون والتنسيق مع وزارة الهجرة والمهجرين إذ قامت بمساعدة (1400) عائلة نازحة في محافظة ذي قار بتقديم مواد عينية بقدر (1400) حصة، فضلا عن توزيع المساعدات العينية في محافظة القادسية بنحو(4000) حصة على (5600) عائلة نازحة [23].

10 . **هيئة الأُمم المتحدة للمرأة (UNWomen).**

ومن أعمال هذه الهيئة هي الحماية والدعم النفسي والاجتماعي للنساء والفتيات وسبل كسب العيش، وهناك عدد كبير من النازحين في العراق من النساء وكثير منهم الأرامل اللاتي أجبرن على القيام بأدوار جديدة لرعاية أُسرهن، وبعد إحداث النزوح 2014 نفذت الهيئة برامج التدريب المهني للنازحات مثل التدريب على الخياطة، والكومبيوتر والرعاية الصحية الأولية،

وتصفيف الشعر [24].

11 مكتب تنسيق الشؤون الانسانية (OCHA).

يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بحشد وتنسيق العمل الإنساني الفعال بالتعاون مع الأطراف الوطنية، والدولية الفاعلة لتخفيف المعاناة الإنسانية في حالات النزاع والعنف ففي العراق فقد شمل عمل هذه المنظمة خطوط التماس الأمامية مع التنظيم الإرهابي داعش لتقديم المساعدات السريعة للنازحين فقدر عدد المستفيدين بحوالي (000،18) الف عائلة بما في ذلك (203،58) طفل كما قام منذ بداية تحرير الموصل بتوزيع مجموعات الطوارئ على (231،475) شخصا بما في ذلك (377،261) طفلا وتكفي حصص الاستجابة السريعة لحوالي أسبوع واحد، وفي مجال الاستشارات الطبية تمَّ تقديم أكثر من (000،6) الآف استشارة طبية للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات، وبلغ عدد الاستشارات الطبية في أسبوع واحد أكثر من(312،1) لقاحا ضد شلل الأطفال خلال الشهر الأول لبداية العمليات لتحرير مدينة الموصل كما بلغ عدد من يتلقى مياه الصرف الصحي في المخيمات إلى أكثر من (000،200) ألف نازح في محافظة نينوى إضافة إلى ذلك فقد تمّ الوصول أكثر من (000،21) ألف شخص، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي العام لهم واحالة أكثر من (000،13) ألف حالة إلى فرق الحماية المتنقلة لتقديم المساعدات المتخصصة، وغيرها من الخدمات الأُخرى المقدمة للنازحين[25].

12 . منظمة الصحة العالمية.

قامت منظمة الصحة العالمية بالتنسيق والتعاون مع السلطات الصحية الوطنية بتسريع تدابير التأهب والاستجابة للنازحين القادمون من الموصل، وذلك تمَّ عن طريق توفير العيادات الطبية المتنقلة وعددها 46 عيادة، ونشر الفرق الصحية الجوالة بعدد45 فرقا و26 سيارة إسعاف في عدد من المناطق ذات الأولوية في جميع إنحاء العراق كما قامت بتوفير الأدوية، والامدادات المنقذة للحياة لأكثر من (350) الف مستفيد، وشملت على أدوية الأمراض المزمنة، وعلاج أمراض الاسهال وقامت المنظمة بتدريب90 عاملا طبيبا في المحافظات المتضررة، والاهتمام بعلاج الأشخاص الذين يتعرضون للمواد الكيميائية وازالة التلوث الذي قد تحدثه هذه المواد الكيميائية، فضلا عن ذلك عملت المنظمة على توفير اللقاحات الفموية ضد الكوليرا عن طريق التنسيق الدولي في جنيف بعد إجراء الفحوصات للنازحين في المخيمات فقد وصل العدد الإجمالي

لمصابين بمرض الكوليرا إلى (2055) حالة كما تحركت المنظمة، ودائرة صحة نينوى بالإسراع لعلاج أكثر من (1000) حالة تعرضت للاختناق وصلت إلى الرعاية الصحية الأولية في نواحي القيارة، وعين مخمور وقرية الحاج علي وذلك عام 2016 نتيجة استمرار انبعاثات الكبريت الناتجة عن احتراق مصنع المشراق للكبريت شمال ناحية القيارة في محافظة نينوى[26].

13. **المنظمات غير الحكومية العراقية (منظمات المجتمع المدني).**

إنّ غالبية المنظمات غير الحكومية العراقية ظهرت بعد عام 2003، وهذه المنظمات اكتسبت الخبرة على مدى عدة سنوات، إذ تقوم هذه المنظمات في معالجة تدهور الوضع الإنساني، ولاسيما في مجال الإغاثة والخدمات الإنسانية مثل الماء والصحة والمشاركة في الحياة العامة كما تقوم هذه المنظمات بتوفير مبالغ للتمويل من أجل إعادة أعمار المناطق المنكوبة [27].

وقد اخذت منظمات المجتمع المدني دورها الحقيقي في إغاثة النازحين على الرغم من العقوبات، وحجم الانتهاكات التي طالت حقوق الإنسان والأضرار التي لحقت بالعراق شعبا ونسيجا اجتماعيا، أن الحضور المّميز للمنظمات في الواقع المدني والجهود المبذولة، والمنظمة من قبل المنظمات يفتح افاق واسعة ونظرة مستقبلة لعمق العلاقة بين المنظمات والمجتمع والجهود الكبيرة لتغطية الاحتياجات المادية (السكن، الملابس، الافرشة)، وهي من الضروريات للعيش الكريم، وكذلك الزيارات الميدانية لمناطق تواجد النازحين [28].

فالبعض منها يعمل كجهة تنفيذية مع المنظمات الدولية مثل (سبع سنابل للإغاثة والتنمية، ومنظمة الايشو، وإيادي الرحمة) التي تعد الشريك التنفيذي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وهناك جمعيات خيرية تقوم بتوزيع المواد الغذائية للنازحين من هذه الجمعيات الخيرية (كافل اليتيم، بيارق الخير)، أمّا الجمعيات الخيرية التي تقوم بتوفير الخدمات الصحية من خلال نصب عيادات ثابتة وفحص المرضى وتوزيع الأدوية وبالتعاون مع وزارة الصحة (جمعية أطباء بلا حدود، الجمعية الطبية العراقية) [29].

أمّا دور الحكومة المحلية في دعم الأُسر النازحة، والتي كان من المفترض أن تلعب دورا كبير في دعم الأُسر النازحة كونها تمثل اعلى سلطة تنفيذية مّما يحتم عليها ممارسة دورها الفعال اتجاه تلك الأُسر، وتوفير جميع متطلبات الإيواء والإغاثة للنازحين، في حين كان دورها ضعيفا أولا يكاد يذكر.

الخاتمة

إنّ تداعيات ظاهرة النزوح لابد أن يكون لها من آثار وتداعيات تستلزم دورا حكوميا لتدارك المشكلة وما

ترتب عليها، وقد تمكنت دراسة هذا الفصل من معرفة الدور الحكومي والخارجي في معالجة الظاهرة فمن اللافت للنظر أن عمليات النزوح قد تنوعت بين المجتمعات فمنها كان متغايرا مكانيا من الريف إلى المدينة وبالعكس، وهذا قاد بدوره إلى تأثير المجتمعات النازحة بثقافة المكان الجديد بكل ما يشمله من أنساق ثقافية، وغيرها والتي من شأنها تأقلم المجتمعات النازحة مع البيئة الجديدة، وربما كان لها اثار سلبية تمثلت في الآثار الاقتصادية، مستوى الدخل المادي للأفراد وانعدام فرص العمل في البيئة الجديدة، فضلا عن التأخر الدراسي للعوائل بسّبب عدم توفر مجال تعليمي منتظم ويضاف إليها التدهور الصحي لبعض العوائل النازحة في المخيمات، وكذلك القانطين في المنازل لعدم توفر فرصة ضمان صحي مناسب، فضلا عن ذلك هنالك اثارا تركتها ظاهرة النزوح مجموعة متباينة، ومختلفة من الآثار سواء على مستوى الفرد أو العائلة العراقية بشكل خاص والمجتمع والدولة بشكل عام، وكما كشفنا أن العنف والإرهاب من بين اكثر التهديدات لأمن الناس وحقوقهم لذا امسى النزوح الداخلي من بين أكثر التحديات أثرا على التنمية البشرية المستدامة ، وساهم في فقدان مقوماتها الضرورية كالأمن والاستقرار والعدالة الاجتماعية، وتحقيق النمو المستدام المولد لفرص العمل اللائقة ويرافق النزوح عدم الكفاءة في تخصيص الموارد والهدر والبطالة والتسرب وعمالة الأطفال والتفكك الأُسري والعنف النفسي ، وقد بيَّنت دراسة الفصل أن للنزوح أثرا كبيرا على مجتمع النازحين وعلى ممارسة حقوقهم خلال فترة النزوح واثناء العودة الى مناطقهم الاصلية، وفقا للبيانات التي صدرت عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية المعنية بالأشخاص النازحين فضلاً عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تطلبت الدعم المادي والاجتماعي لهم لرفع أعباء أزمة السكن و الفقر، والتسرب من التعليم، فضلا عن الاثار الصحية والنفسية، السياسية والأمنية، وقد كشف الفصل عن الدور الحكومي في معالجة ظاهرة النزوح وفق مفهوم الحماية الاجتماعية وذلك عبر المؤسسات العراقية بأنواعها كافة، منها الخدمية والأمنية، فضلا عن الدعم الخارجي المتمثل بمنظمات المجتمع المدني المنتشرة في العراق، والأُخرى استجابت لحجم الأزمة وتحدياتها أو عبر المناشدات الحكومية الرسمية، والمنظمات الدولية التي أدّت دورا كبيرا في احتواء أزمة النازحين عبر توفير الإيواء والإغاثة .

الهوامش

(1) اللجنة العليا لإغاثة وإيواء العوائل النازحة، **خطة الحكومية العراقية لعام 2015 لإغاثة وإيواء العوائل النازحة**، مجلس الوزراء، 2015، ص 3.

(2) هدى باقر حسن، تقديم الخدمات الصحية والمجتمعية المقدمة للأسر في مخيمات النازحين الداخلين في محافظة بغداد، **مجلة الكوفة للعلوم**، جامعة الكوفة، 2016، ص 3–ص 5.

(3) خالد اسماعيل واخرون، **النزوح الكبير**، مصدر سابق، ص 144.

(4) حسن حلف سعود الامارة، **نزوح سكان محافظة الأنبار بعد عام 2014(دراسة في الجغرافية السياسية)، مصدر** سابق، ص 114.

(5) **تقرير الخطة السنوية لوزارة التخطيط العراقية لعام 2013**، ص 87.

(6) مذكرة التفاهم بين وزارة الداخلية العراقية جمهورية العراق والمنظمة الدولية للهجرة في 2005/11/18، ص197.

(7) **تقرير المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، 6 أيلول**، 2014، ص6.

(8) فاليري اموس، **التقرير المرحلي الاول لمنحة الانسانية السعودية للعراق 2014**، قسم التنسيق التحويلي، مكتب تنسيق الشؤون الانسانية (اوتشا)، جنيف، 2013.

(9) المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق، **النازحون والمهجرون داخليا**، مقدم للمقر الخاص في الامم المتحدة، بغداد، 2015، ص 28.

* **اللجنة الدولية للصليب الاحمر** (منظمة غير متحيزة ومحايدة ومستقلة ولها مهمة انسانية بحتة تتمثل في حماية وكرامة ضحايا النزاع المسلح وحالات العنف الاخرى وتقديم كافة المساعدات المتاحة).

(10) حسن خلف سعود الامارة، **نزوح سكان محافظة الأنبار بعد عام 2014 (دراسة في الجغرافية السياسية)**، مصدر سابق، ص 116.

(11) وزارة الهجرة والمهجرين، **قسم التنسيق–: النشاطات: –توزيع المساعدات**، مصدر سابق، ص102.

(12) خضر الياس ناهض لفتة، صور منظمات الإغاثة لدى النازحين العراقيين، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**، كلية الاعلام، قسم العلاقات العامة، جامعة بغداد، 2018، ص 44.

(13) برنامج الغذاء العالمي (WFP)، المساعدات الطارئة في العراق، **تقرير عن أوضاع أزمة العراق**، 2016.

(14) صلاح محمد محمد صالح الجاف، **النازحون داخليا ودور الأُمم المتحدة في حمايتهم**، مصدر سابق، ص139.

(15) المنظمة الدولية للهجرة في العراق، **تقرير الاستجابة للموصل**، عدد 3، 2017، ص2.

(16) حازم صباح أحميد، أزمة النازحين في العراق التحديات والافاق المستقبلية، **مجلة السياسية والدولية**، جامعة المستنصرية، العدد 35 –36، 2017، ص 284.

(17) النشرة الاخبارية لمكتب يونسكو العراق، العدد 1، المجلد 3، العراق، 2015، ص3.

(18) صلاح محمد محمد صالح الجاف، **النازحون داخليا ودور الامم المتحدة في حمايتهم**، مصدر سابق، ص141.

* **المجلس الدنماركي للاجئين (DRC)** عبارة عن منظمة غير حكومية وغير ربحية تأسست عام 1956 وتعمل في أكثر من 30 دولة حول العالم.

(19) خضر الياس ناهض لفته، **صور منظمات الاغاثة لدى النازحين العراقيين**، مصدر سابق، ص 44.

* **المجلس النرويجي للاجئين (NRC)** هو منظمة انسانية غير حكومية نرويجية تختص بمساعدة الناس وحقوق الانسان

في الدول التي تستضعف اللاجئين او التي يكون فيها النزوح الداخلي مثل دول الشرق الاوسط التي جرت بها بعض الاحداث مثل سوريا وغيرها.

(20) خضر الياس ناهض لفته، **صور منظمات الاغاثة لدى النازحين العرقيين**، مصدر سابق، ص 44.

(21) وزرة الهجرة والمهجرين، **قسم التنسيق النشاطات توزيع المساعدات، دائرة شؤون الفروع**، 2017، ص 1–ص2.

(22) حسن خلف سعود الامارة، **نزوح سكان محافظة الانبار بعد عام 2014 (دراسة في الجغرافية السياسية)**، مصدر سابق، ص 112–ص 113.

(23) وزارة الهجرة والمهجرين، **قسم التنسيق: النشاطات وتوزيع المساعدات، دائرة شؤون الفروع**، مصدر سابق، ص1–ص2.

(24) صلاح محمد محمد صالح الجاف، **النازحون داخليا ودور الامم المتحدة في حمايتهم (العراق نموذجا)**، مصدر سابق، ص 144.

(25) مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في العراق، العراق: الاستجابة الانسانية للموصل، **تقرير للوضع الانساني**، عدد 240، 2017، ص 24.

(26) وثيقة الكترونية، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، متاح على الموقع: **WWW Uniraq.org** تاريخ زيار الموقع 2020/5/2 الساعة 11:00 صباحا.

(27) حسن خلف سعود الامارة، **نزوح سكان محافظة الأنبار بعد عام 2014**، مصدر سابق، ص 117.

(28)علي مكي خليل، دائرة المنظمات غير الحكومية في المشاركة في إغاثة النازحين، الامانة العامة لمجلس الوزراء، 2016، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، متاح على الموقع الالكتروني: wwwngoaogivigArticiesn تاريخ زيارة الموقع 2020/5/2 الساعة 11:30 صباحا.

(29)مجموعة تقارير مقدمة من جمعية (ايادي الرحمة) الى لجنة اغاثة النازحين، لشهر نيسان، أيار ،2018.

List Of Sources and references

Higher

(1) The Committee for Relief and Shelter for Displaced Families, Iraqi Government 2015 Plan for Relief and Shelter for Displaced Families, Council of Ministers, 2015, p. 3.

(2) Hoda Baqer Hassan, Providing health and community services for families in camps for internally displaced people in Baghdad Governorate, Al-Kufa Journal for Science, University of Kufa, 2016, pp. 3-p. 5.

(3) Khaled Ismail and Others, The Great Displacement, previous source, p. 144.

(4) Hassan Halif Saud Al-Emara, Population Displacement of Al-Anbar Governorate After 2014 (A Study in Political Geography), Previous Source, p. 114.

(5) Report of the Iraqi Ministry of Planning's Annual Plan for 2013, p. 87.

(6) Memorandum of Understanding between the Iraqi Ministry of Interior, the Republic of Iraq, and the International Organization for Migration on November 18, 2005, p. 197.

(7) Report of the Iraqi Institute for Economic Reform, September 6, 2014, p. 6.

(8) Valerie Amos, First Progress Report of the Saudi Humanitarian Grant to Iraq 2014, Transformational Coordination Section, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Geneva, 2013.

(9) The High Commissioner for Human Rights in Iraq, internally displaced and internally displaced, submitted to the United Nations Special Headquarters, Baghdad, 2015, p. 28.

* The International Committee of the Red Cross (an impartial, neutral and independent organization with a purely humanitarian mission to protect and dignify victims of armed conflict and other situations of violence and to provide all available assistance).
(10) Hassan Khalaf Saud Al-Emara, Population Displacement of Al-Anbar Governorate After 2014 (A Study in Political Geography), previous source, p. 116.
(11) Ministry of Immigration and Displacement, Coordination Section: Activities: Distribution of Aid, previous source, p. 102.
(12) Khader Elias Nahedh Lifta, pictures of relief organizations among the displaced Iraqis, (unpublished Master Thesis), College of Information, Department of Public Relations, University of Baghdad, 2018, p. 44.
(13) World Food Program, Emergency Assistance in Iraq, Report on the Situation of the Iraq Crisis, 2016.
(14) Salah Muhammad Muhammad Salih al-Jaf, internally displaced persons and the role of the United Nations in protecting them, previous source, p. 139.
(15) International Organization for Migration in Iraq, Mosul Response Report, No. 3, 2017, p. 2.
(16) Hazem Sabah Ahmid, "The Crisis of the Displaced in Iraq: Challenges and Future Prospects," Political and International Magazine, Al-Mustansiriya University, No. 35-36, 2017, p. 284.
17) UNESCO Iraq Office Newsletter, No. 1, Volume 3, Iraq, 2015, p. 3.
(18) Salah Muhammad Muhammad Salih al-Jaf, internally displaced persons and the role of the United Nations in protecting them, previous source, p. 141.
* The Danish Refugee Council (DRC) is a non-governmental and non-profit organization founded in 1956 and operating in more than 30 countries around the world.
(19) Khadr Elias Nahedh Lifta, photos of relief organizations of the displaced Iraqis, previous source, p. 44.
The Norwegian Refugee Council (NRC) is a Norwegian humanitarian non-governmental organization that specializes in helping people and human rights in countries where refugees are weak or where internal displacement is like the Middle East countries where some events such as Syria and others took place.
(20) Khader Elias Nahedh Lifta, photos of relief organizations among the displaced ethnic groups, previous source, p. 44.
(21) Ministry of Displacement and Migration, Coordination Section, Activities for Distribution of Aid, Branches Affairs Department, 2017, pp. 1- p. 2.
(22) Hassan Khalaf Saud Al-Emara, Population Displacement of Al-Anbar Governorate After 2014 (A Study in Political Geography), Previous Source, pp. 112-p. 113.
(23) Ministry of Displacement and Migration, Coordination Section: Activities and Distribution of Aid, Border Affairs Department, previous source, pp. 1-2, p.
(24) Salah Muhammad Muhammad Salih al-Jaf, internally displaced persons and the role of the United Nations in protecting them (Iraq as a model), previous source, p. 144.
(25) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs in Iraq, Iraq: The Humanitarian Response to Mosul, Humanitarian Status Report, No. 240, 2017, p. 24.
(26) An electronic document, published on the Internet, available on the website: WWW Uniraq.org. Date of visit to the website 2/5/2020 at 11:00 am.
(27) Hassan Khalaf Saud Al-Emara, Population Displacement of Al-Anbar Governorate After 2014, previous source, p. 117.
(28) Ali Makki Khalil, Department of Non-Governmental Organizations in Participating in the Relief of the Displaced, General Secretariat of the Council of Ministers, 2016, available on the International Information Network (Internet), available on the website: wwwngoaogivigArticiesn Date of visit to the site 2/5/2020 at 11: 30 in the morning.
(29)A group of reports submitted by (Mercy Hands) to the Committee for the Relief of the Displaced, for the month of April, May, 2018.